# الفصل الخامس

# المـــراجعـــات

بعد مرور سنوات على أحداث العنف الدامى فى العقدين الأخيرين (الثمانينيات والتسعينيات)، وخاصة أعنف مراحلها منذ بداية التسعينيات، وهو عنف لم يسبق له مثيل، وشاركت فيه أهم مجموعتين مارستا العنف برؤية إسلامية، وهما: الجماعة الإسلامية الجهادية، وجماعة الجهاد وفروعها، وقد كانت الجماعة الإسلامية الجهادية أكثر المجموعات تأثيراً وعدداً، رغم تركيزها الأكبر فى صعيد مصر، ثم فى القاهرة والجيزة بعد ذلك، أما جماعة الجهاد فانتهت إلى فصيلين: جماعة الجهاد التى أسسها محمد عبد السلام فرج (الذى نُفّذ فيه حكم الإعدام فى قضية اغتيال الرئيس السادات) وأصبح أميرها عبود الزمر، ومجموعة الجهاد التى أميرها أيمن الظواهرى، ومنها مجموعات طلائع الفتح. وبالنسبة لمجموعة الجهاد والتى أميرها عبود الزمر تحالفت أو اندمجت أحياناً مع الجماعة الإسلامية الجهادية التى أميرها كرم زهدى، وانفصلت عنها أحياناً أخرى، وبعد مرور سبع سنوات على بداية الموجة شديدة العنف من الأحداث بدءاً من العام ١٩٩٠م وسقوط عشرات ـ إن لم يكن مئات القتلى ـ من الطرفين: الجماعات الجهادية ورجال الشرطة، بل من مواطنين عاديين (مسلمين وأقباط) وسائحين.

وفى أثناء نظر إحدى القضايا العسكرية التى تحاكم مجموعة من هذه المجموعات وقف أحد المتهمين ـ وذلك يوم الخامس من يوليو (تموز) عام ١٩٩٧م ـ ليعلن ما عرف بمبادرة وقف العنف، موقَّعة من قيادات الجماعة الإسلامية الجهادية (أو كما سموا أنفسهم القادة التاريخيين) يعلنون فيها وقف العمليات القتالية (هكذا أسموها) من جانب واحد، وتعاملت أطراف كثيرة مع هذه المبادرة المفاجئة بمواقف مختلفة، منهم من شجع، ومنهم من شكَّك. وكانت عمليات العنف التى تتم فى هذه الفترة تتم بتوجيهات مما عرف بقيادات الخارج، فكان موقف هؤلاء مهمّا؛ لأنهم هم الذين يوجهون المجموعات الصغيرة المتواجدة فى ذلك الوقت للقيام بعمليات عنف، فلذلك

كان رأى قيادات الخارج هو رفض هذه المبادرة والتشكيك فيها متهمين أجهزة الأمن بأنها وراءها، أى أنها إما لم تصدر عن قيادات الداخل الموجودة فى السجن، أو صدرت بضغط عليهم وهم فى الأسر (حسب تعبيرهم). وفى ظل هذا الجدل صُدم الرأى العام المصرى والعربى والعالمى بحادثة إجرامية هى حادثة قتل السياح الأجانب فى الدير البحرى لمدينة الأقصر (شهر نوفمبر من العام نفسه «أى عام ١٩٩٧م»)، وقتل فيها أكثر من ٥٦ سائحًا أجنبيًا، بل ومُثل بالجثث بشكل لم تعرفه الأوساط المصرية والعربية من قبل، وصدر استنكار من كل الأوساط المصرية والعربية والإسلامية لهذا الحادث البشع، بل لعل قيادات الجماعة الإسلامية الموجودين بالسجن فوجئوا بهذا الحادث، وأعلنوا استمرار المبادرة ورفضهم لموقف القيادات بالخارج، وصار جدل بينهم وبين هذه القيادات، وبدأ التحول فى قيادات الخارج يقوده أحدهم وهو أسامة رشدى (يقيم فى أوروبا منذ فترة) ضد أحد أعنف هذه القيادات وهو رفاعى أحمد طه، وبدأ يعلن (أسامة رشدى) موقفه الداعم للمبادرة، وانتهى الأمر بعزل رفاعى أحمد طه من قيادة مجلس شورى الجماعة (وهو أعلى سلطة)، وترؤس أسامة رشدى لهذا المجلس وأصدر بيانًا بشكل نهائى «فى ٢٨ مارس ١٩٩٩م لتأييد المبادرة بالكامل ووقف كل العمليات تمامًا والبيانات المحرضة عليها»[٢٣].

ولعل من المهم الإشارة هنا إلى مقال كتبه صاحب هذه السطور فى جريدة «الحياة» اللندنية بعد حادث الأقصر علق فيه على هذا الموضوع وعلى المبادرة، وذكرت فيه تشجيعى لفكرة المبادرة؛ حيث هى إعلان عن وقف العمليات والبيانات المحرضة عليها، ولكنى طلبت منهم كتابة دراسات فقهية لنقض (هدم) الأفكار القديمة التى صدرت فى رسالات لتأصيل فكرة العنف بمفهومهم هم للنصوص والمصادر الإسلامية؛ لأن العنف الذى مُورس أسّس على أسانيد رأوها هم مصدراً مؤسسًا لهذا الفعل، وعند التراجع عن هذا الفعل لا يكفى التصريح المقتضب عن وقفه، ولكن ينبغى إعادة تأصيل هذه الأفكار الجديدة بأساس فقهى جديد، لتغيير التأسيس القديم فى رسالاتهم لفكر العنف والغضب والتثوير، وأعتقد أنهم بدءوا بالفعل فى عمل ذلك (أعتقد أنه بعد عام ١٩٩٨م)، وقد كتبوا عدة دراسات لمراجعة أفكارهم الأولية، وقد جرى حوار مهم بينهم وبين المسئولين عن هذا النشاط فى أجهزة الأمن، بدأه بعض محاميهم من الخارج، ثم انتقل للقيادات نفسها داخل السجن، وشجعوهم على الاستمرار فى هذا النهج ووفروا لهم الكتب والمصادر الشرعية والفكرية التى طلبوها،

بل سمحوا لهم بالانتقال من سجن إلى آخر ومناقشة الشباب التابع لهم لإقناعهم بهذا التحول الفكرى المهم، وتدريس هذه الدراسات الجديدة، التى صدرت بعد ذلك فى يناير عام ٢٠٠٢م فى أربعة كتيبات صغيرة مكتوب عليها جميعًا أسماء القادة الثمانية للجماعة الإسلامية الموجودين بالسجن فى ذلك الوقت، عدا واحد منهم فقط خرج قبلها بقليل وهو حمدى عبد الرحمن، ونلاحظ أن أسماء الثمانية تمت كتابتها جميعًا على الكتب الأربعة، بعضها مرة باسم تأليف وإعداد، والباقى باسم أقره وراجعه، ثم تتناوب الأسماء فى هذه المواقع فى الكتيبات الأربعة، وأظن أن المقصود بها إرسال رسالة للأطراف جميعًا مفادها أن هذه الأفكار ـ وإن صاغها البعض إلا أنها ـ تعبر عن كل هذه القيادات؛ لضمان تأثيرها على أتباعهم، وهى رسالة للأطراف الأخرى سواء السلطة أو النخب السياسية والفكرية بمشاركتهم جميعًا فى تحمل مسئولية هذه الإصدارات. والثمانية هم (كرم محمد زهدى ـ أسامة إبراهيم حافظ ـ ناجح إبراهيم عبد الله ـ حمدى عبد الرحمن عبد العظيم ـ على محمد على الشريف ـ عاصم عبد الماجد محمد ـ محمد عصام الدين دربالة ـ فؤاد محمود الدواليبى).

والكتيبات الأربعة حملت جميعًا عنوان «سلسلة تصحيح المفاهيم»، أما العنوان الفرعى لكل كتيب كالآتى:

١- مبادرة وقف العنف (رؤية واقعية .. ونظرة شرعية).

٢- تسليط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء.

٣- النصح والتبيين فى تصحيح مفاهيم المحتسبين.

٤- حرمة الغلو فى الدين وتكفير المسلمين.

ولقد وقع بعض المراقبين والمحللين فى خطأ حينما ربطوا بين هذه الكتيبات وأحداث الحادى عشر من سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١م، وذلك بسبب أن صدورها كما ذكرت تم فى يناير ٢٠٠٢م، لكن لمعرفتى السابقة بصدور هذه الدراسات قبل هذا التاريخ بمدة ٣ سنوات (تقريبًا) بل وتدريسها لشباب الجماعة وأعضائها داخل كل السجون، ينفى فكرة أن هذه الكتيبات ألفت بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، لكن لا يمنع من أن يكون هناك تأثير بدرجة أو بأخرى من حيث أحداث سبتمبر ٢٠٠١م وتاريخ نشرها للرأى العام فى صورة هذه الكتيبات.

### ١- تقييم المراجعات

١- رأيى أن تقييم مراجعات الجماعة الإسلامية الجهادية فى مصر هو أول مراجعة كاملة لكل أفكارها الأساسية تقوم بها جماعة إسلامية فى العصر الحديث؛ لأن المراجعات التى تمت (إن حدث ذلك) فى بعض الجماعات هى مراجعات جزئية أو فردية، لكن مراجعة كاملة لكل الأفكار الأساسية بقرار جماعى لكل القيادات (أو معظمها) أعتقد أنها السابقة الأولى. والحقيقة ـ كما قلت مرارًا ـ هى شجاعة يجب إثباتها وتحيتها والتأكيد عليها، وأنا أعلم أن مثل هذه القرارات صعبة وليست هينة.

وقد قاموا بمراجعة معظم الأفكار الأساسية التى أشرت إليها فى هذه الدراسة، خاصة أننى نشرت الجزء الأول لهذه الدراسة الخاصة بالجذور التاريخية والأسس الفكرية أول مرة فى مارس عام ١٩٩٨م (نشرت فى ندوة نظمتها جماعة تنمية الديمقراطية، وصدرت فى كراسة للمركز الدولى للدراسات) أى قبل صدور هذه المراجعات، وبعد إعلان المبادرة كنص مختصر وليس مراجعة فكرية شاملة.

٢- سبق أن ذكرت فى بداية هذه الدراسة الأسس الفكرية والفقهية المغذية للجماعات التى تتبنى العنف وهى:

#### ١- النظرة للمجتمع ومؤسساته

كمجتمع جاهلى أو كافر أو فاسق، وكذلك التعامل مع مؤسساته من بنوك ومؤسسات دينية كالأزهر والجمعيات الإسلامية الأخرى، فقد ورد فى الكتيبات الأربعة ما يفيد العدول عن هذه الأفكار والعودة لفكر الاعتدال والوسطية، خاصة فى كتاب حرمة الغلو فى الدين وتكفير المسلمين، وهو أمر محمود.

#### ٢- النظرة إلى الدولة وأجهزتها

كانت الجماعة الإسلامية الجهادية من المغالين فى هذه النقطة أكثر من النقطة السابقة، ولهذا حدث تحول جوهرى فى فكرهم لهذه النقطة من عدم تكفير الدولة أو سلطاتها ولا تفسيقها، وتم نقض فكرة قتال الطائفة الممتنعة عن تطبيق شريعة من شرائع الإسلام التى صدرت قبل ذلك فى أبحاثهم، وهذا أمر محمود أيضًا.

### ٣- فكرة وجوب التغيير بالقوة

وهذه أيضًا كانت فكرة جوهرية فى فكر الجماعة الإسلامية الجهادية، وأيضًا تم العودة عنها فى الكتيبات الأربعة، بل سلط عليها الضوء كتاب كامل هى والفكرة الرابعة الخاصة بفقه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى كتيب «النصح والتبيين فى تصحيح مفاهيم المحتسبين» وهو أيضًا أمر محمود.

### ٤- النظرة للأقباط

وهى أيضًا نقطة غالت فيها جدّا الجماعة الإسلامية فى فكرها وسلوكها؛ حيث قامت بالاعتداء على كثير من الأقباط واستباحة دمائهم وأموالهم، وخاصة سرقة محلات الذهب (مثل حادثة سرقة محل الذهب فى نجع حمادى محافظة قنا جنوب مصر أوائل عام ١٩٨١م)، وعليه فقد تم تطوير أفكارهم فى هذا الموضوع، وتم التراجع عن هذا الجزء الخاص باستحلال الدم والمال. وإن كان من النقاط السلبية على هذه الكتيبات أنهم ما زالوا يطالبون بفكرة أهل الذمة والجزية، وإن كانوا قد قالوا: إن الذى يجب أن يحصلها منهم (أى الجزية) هو الدولة وليس الأفراد، وبالتالى لم يصلوا بعد إلى فكرة المواطنة التى يقول بها المفكرون الإسلاميون العدول.

### ٥- التنظيمات السرية والمغلقة

تم تداول الأمر بشكل عام وغير محدد، ولم يظهر أى إجابة عن شكل العمل العام الذى يرغبون فى العمل من خلاله وطريقته ـ إذا أرادوا ذلك، وسمحت لهم السلطات المعنية بذلك.

## مراجعات المصادر

نلاحظ فى هذه الكتيبات أن المصادر القديمة والراديكالية تراجعت كثيراً فى هذه الكتيبات، وإن نقلوا من بعض المصادر القديمة هذه المرة بعين بصيرة، مثل النقل عن الإمام ابن تيمية فى الفتاوى بشكل مناسب وفى موضعه، بعكس النقل القديم عن الفتاوى الخاصة بالتتار والتى طبقوها هم خطأ على الحكام اليوم (فى بحث وجوب قتال الطائفة الممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام)، كما تم نقل فقرات مطولة من كتب الشيخ يوسف القرضاوى التى كانوا يرفضونها من قبل، وكذلك كُتّاب آخرين من المفكرين الإسلاميين المعتدلين.

كما تراجعت تمامًا ـ إن لم تختفِ ـ استشهاداتهم بالأستاذين أبو الأعلى المودودى وسيد قطب.

**ملاحظات نقدية للمراجعات**

١ - تم بناء الأساس لتراجعهم عن هذه الأفكار والأفعال للضرر الذى أصابهم فقط وللمصلحة، وليس لأن هذا المبدأ خاطئ (أى مبدأ استخدام العنف بالطريقة التى مارسوها)، بل استخدموا تعبير المصلحة والمفسدة كمبرر وحيد لصدور هذه المبادرة وتلك المراجعات، بل إن فصلاً فى كتاب «تسليط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء» بعنوان «حرمة إلقاء النفس فى التهلكة» ينتهون فيه إلى أن «إلقاء النفس فى التهلكة منهى عنه شرعًا وعقلا، وهؤلاء الشباب الذين يقْدمون على قتال الحكومات القوية يهلكون أنفسهم دون أى نفع للإسلام والمسلمين . .»[٢٤].

لاحظ تعبير الحكومات القوية، أى أن الدافع للتراجع أن هذه الحكومات قوية لا يمكن هزيمتها، بمعنى أنها إذا كانت ضعيفة يمكن مقاتلتها، وهو أمر بالتأكيد سلبى من هذه الناحية، أى أن الأمر ليس أمر مبدأ أن هذا القتال خاطئ، بغض النظر عن كون الحكومات قوية أو ضعيفة.

٢ - استخدام مصطلحات ملتبسة وغير معبّرة فى بعض الأحيان، حين يسمى عمليات القتل والعنف التى تمت بـ «العمليات القتالية»، وهو تعبير مستخدم فى المجال العسكرى بشكل يعبِّر كثيرًا بشكل إيجابى عن هذا المصطلح، والصحيح أن يسموها عمليات العنف.

٣- من الموضوع نفسه عنوان أحد الكتيبات الأربعة وهو «تسليط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء» فقد استخدموا تعبير «الجهاد» للتعبير عن عمليات القتل والعنف التى هى عمليات إجرامية، ولا يمكن لأى عاقل أن يسميها جهادًا.

وبالتالى حينما ينقضون هذه الأفكار فكأنما يتراجعون عن فكرة الجهاد، وهى فكرة إسلامية صحيحة (ولكن ضد العدوان والاحتلال) وليس ضد الشعوب والحكومات المسلمة أو المدنيين العزل.

٤ - حينما تحدثوا عن الأفعال السلبية السابقة التى مارسوها وأصّلوها لم يتحدثوا بصيغة مباشرة، ولكن تحدثوا كما لو أن من قال بهذا أو فعله قوم آخرون، وكان من

الأفضل والأكثر تأثيراً أو مصداقية أن يقولوا إننا كنا نقول كذا، والآن نرى كذا عكس ذلك، فهذا أدعى للتأثير والمصداقية بشكل كبير.

٥- عدم نضج تعبيراتهم السياسية فيما يتعلق بمفردات السياسة، سواء عن الصراع العربى الصهيونى أو العلمانيين.

٦- أغلب الاستشهادات التى استشهدوا بها فى عدم جواز قتال الحكومات والأنظمة العربية ـ لعدم القدرة ولعدم توازن العدد ـ هى نصوص ومقولات تتعلق بالحرب مع الأعداء (بمعنى الكافرين)، مثل قول منسوب لابن عباس وابن الماجشون والكيا الطبرى يخلصون فيها فى كتاب «تسليط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء» إلى القول: «وعلى هذا فقد قال العلماء: إنه لا يجب القتال إذا كان العدو أكثر من الضعف. إذن.. فيرحم الله هؤلاء الشباب الذين يرمون أنفسهم فى أتون معركة لا قبل لهم بها فيهلكون دون فائدة ترجى من وراء ذلك..»[٢٥]، وهو قياس ـ كما ذكرت ـ غير صحيح.

## ملاحظة ختامية

بالطبع مجمل هذه المراجعات إيجابى، وإن كان يحتاج لاستكمال وتطوير، وهى مهمة ـ كما ذكرت آنفًا ـ صعبة؛ بسبب أن الميزة النسبية للجماعات الجهادية ومنها الجماعة الإسلامية فى مصر عن باقى الجماعات الإسلامية السلمية الأخرى هى «استخدام القوة فى التغيير» أو ما أسموه هم العمل الجهادى، فإذا تخلوا عنه كليّا فقدوا الميزة النسبية لهم، وأصبح وجودهم ليس له مبرر كاف؛ لأن السؤال سيكون: ما الفرق بينكم وبين غيركم من الجماعات الإسلامية السلمية التى سبقتكم بكثير فى هذا المجال؟ وهو تحد كبير يواجههم الآن، كما أن هناك تحديًا أكبر وهو: ما هو الشكل الذى يريدون أن يساهموا به فى العمل العام إذا استمروا؟ هل عمل دعوى وخيرى من خلال جمعية؟ أم عمل سياسى وحزبى من خلال أحزاب؟ أم ماذا؟! فهو سؤال لم تبدُ له إجابة فى كلامهم المنشور فى كتب المراجعات، أو المقابلات الصحفية التى تمت مع بعض رموزهم، وهى أيضًا حالة تتعلق بموقف السلطات المصرية من هذه النقطة، أى نقطة السماح لهم بالمشاركة فى العمل العام مرة أخرى، ما زال الموقف غامضًا أيضًا وغير واضح.

## مصادر الفصول (الثانى ـ الثالث ـ الرابع ـ الخامس)


(١) النبى المسلح، د. رفعت سيد أحمد، الناشر: رياض الريس، لندن، سنة الإصدار ١٩٩١م الجزء الثانى، ص ٧٧ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٧ .

(٣) مجلة «المنار الجديد» عدد يناير سنة ١٩٩٨م، بحث كمال حبيب «الحركة الإسلامية المعاصرة».

(٤) النبى المسلح، الجزء الأول، ص ٥٣ .

(٥) الإخوان وأنا، اللواء فؤاد علام، ص ٣٩٣، الناشر: أحمد يحيى، القاهرة ١٩٩٦م .

(٦) مجلة «المنار الجديد» العدد نفسه ص ٤٢، ٤٣ بتصرف.

(٧) النبى المسلح، الجزء الثانى، ص ٨١ .

(٨) مجلة «المنار الجديد»، ص ٤٢ .

(٩) النبى المسلح، الجزء الثانى، ص ٨٠.

(١٠) مجلة «المنار الجديد»، ص ٤٣ .

(١١) النبى المسلح، الجزء الثانى، ص ٨٣ بتصرف.

(١٢) مقال بجريدة «الحياة» اللندنية، ٣/ ١١ / ١٩٩٦م، بعنوان «السادات والإخوان والحركة الطلابية فى السبعينيات» لـ أبو العلا ماضى.

(١٣) النبى المسلح، الجزء الثانى، ص ٧٩ .

(١٤) وثيقة «حتمية المواجهة»، إعداد «الجماعة الإسلامية» وجه قبلى سنة ١٩٨٧م .

(١٥) كتاب «الأقليات الدينية . . . الحل الإسلامى»، د. يوسف القرضاوى، الناشر: مكتبة وهبة، سنة ١٩٩٦م .

(١٦) مقال بجريدة «الحياة» اللندنية بتاريخ ٢٥ / ١٢ / ١٩٩٧م، عن «العنف وكيفية علاجه فى الحالة المصرية الراهنة» لـ أبو العلا ماضى.

(١٧) مجلة «المنار الجديد»، ص ٣٩ .

(١٨) النبى المسلح، الجزء الأول.

(١٩) المصدر السابق، الجزء الأول.

(٢٠) المصدر السابق، الجزء الأول.

(٢١) المصدر السابق، الجزء الثانى.

(٢٢) مجلة «المنار الجديد» العدد نفسه، ص ٣٩ .

(٢٣) مبادرة وقف العنف، تأليف (أسامة إبراهيم حافظ ـ عاصم عبد الماجد)، مكتبة التراث الإسلامى القاهرة، ص ٦ .

(٢٤) كتاب «تسليط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء»، ص ٦٦ .

(٢٥) المصدر نفسه، ص٦٣ .

* * *